



د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

لا.. لتحديد الحد الأعلى للأجور

لا خلاف على أن مبدأ رفع الحد الأدنى للأجور هو مطلب مصرى وطنى طال انتظاره بعد أن كثر الكلام عنه لفترة ممتددة كانت أشبه بالضجيج بلا طحين، وقد دار السجال طويلاً بين المنادين برفقه ليكون ما بين ٦٠٠ و١٥٠ جنيهاً فى حده الأدنى، بينما عمد الطرف الآخر للتلويع بأن فى رفع الحد الأدنى للأجور تأثيره السلبي على مشكلة البطالة.

ولقد كنت منحازاً منذ البداية لرفع الحد الأدنى للأجور إلى ما يتم الاتفاق عليه، سواء هذه القيمة أو ما يعلوها، بلا تحفظ، باعتبار تعريف الحد الأدنى للأجور هو القيمة التي تفى بالاحتياجات الأساسية للفرد؛ على أن يؤخذ في الاعتبار وضع العامل من كونه عاملاً مؤهلاً أو صبياً تحت التمرين أو أسطى ذا تأهيل فنى راق. بمعنى أن هيكل الحد الأدنى للأجور في الدول الصناعية لا يقتصر على تحديد الحد الأدنى لأجر الفرد الجديد الداخل لسوق العمل في أول المنظومة، وإنما يتعدى ذلك لدرجات الترقى على السلم الوظيفي ويراعى أيضاً الشريحة العمرية للعامل أو الموظف. وهو أمر لم يتطرق إليه أى من المنادين برفع الحد الأدنى للأجور بصورة الحالية. وهو أمر لا يأس به كبداية يمكن استكمالها في مراحلها لاحقاً بما لا يؤدي إلى تعطيل تحديد الحد الأدنى للأجور باعتباره مطلباً ملحاً لا يقبل التسويف أو التأجيل.

يتتكامل مع تنظيم الحد الأدنى للأجور أمiran أولهما: أن تلتزم المؤسسات التابعة للدولة، سواء كانت قطاعاً عاماً أو وزارات أو محليات بتطبيق ذلك، إذ إن واقع الحال يدل على أن موظفى المحليات والسكك الحديدية وعمال النظافة وشريحة من المدرسين لا ينالون الحد الأدنى من الرواتب المعمول به حالياً تحت نظام ما يسمى التعين بعقود وهو أمر لا يتحمل السكوت عليه الآن.

ثانيهما: أن يسمح بالعمل بنظام بعض الوقت وذلك في حدود ١٨ ساعة أسبوعياً من يضطر لهذا من سيدات لهن ظروفهن العائلية أو رجال يضطرون لذلك بسبب المرض أو الالتزام برعاية مريض بالمنزل أو غير ذلك، حيث نظمت قوانين العمل بالدول الصناعية أنه من حق الفرد العامل اقتضاء نصف الحد الأدنى للأجور والالتزام بنصف وقت العمل، موزعاً على أيام الأسبوع بالطريقة التي يراها مناسبة له.

الجديد في الأمر أن العمل بعض الوقت محفى من أداء ضريبة الدخل وأى ضرائب أو رسوم أخرى، مع الاشتراك الكامل في التأمين الصحي دون أداء أى رسوم عن ذلك.

أما عن الاتجاه لتحديد الحد الأعلى للأجور، فإنه أعرف بأننى غير قادر على تكييفه مطلباً وطنياً، إذ إنه ببساطة كيف يسمح للجهات والشركات الأجنبية بإطلاق الأجور لأعلى دون تحديد سقف لها، باعتبار أن التكلفة والعائد هما وجهان لعملة واحدة، بينما نتجه - نحن المصريين - لتقييد أصحاب الموهاب والإمكانات والخبرات التخصصية العالية بسقوف من الأجور لا يمكن تخفيتها، فنكون بذلك إما نشكك في حقيقة وجود موهاب بين أبنائنا أو هي دعوة طاردة للموهاب تفتح باب النجاح لتلك الموهاب خارج مؤسساتنا الحكومية وقطاع البترول والبنوك ليعملوا في خدمة الشركات الأجنبية وببلاد المهاجر وما إلى ذلك. كما أن هذا الأمر يفتح باباً للتلاء لاضافة متم حسابي للراتب في صورة بدلات حضور جلسات وهمية، وهو أمر لا مبرر له في دولة تسعى لإعلاه شأن الشفافية وإفساح المجال لضوء النهار أن يعم أرجاء الوطن.

فلمَّا لا نسمح بإطلاق سقف الأجور أمام أبنائنا، وعلى كل منهم أن يؤدي حق الدولة من ضرائب عن دخله مهما ارتفع؟ أعود لنقطة البداية، منادياً بنعم لرفع الحد الأدنى للأجور والاعتراض المسبب على تحديد الحد الأعلى للأجور والدخل تحت أي مسمى أو سقف. فهذا الأخير لم يعد معمولاً به حتى في الدول التي كانت اشتراكية لعقود طويلة.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى - الألماني

وقطاع الترول والبنوك ليعملوا في
خدمة الشركات الأجنبية وبلاد المهاجر
وما إلى ذلك. كما أن هذا الأمر يفتح باباً
للتلاءب بالإضافة متم حسابي للمرتب في
صورة بدلات حضور جلسات وهمية،
وهو أمر لا مبرر له في دولة تسعى لإعلاء
شأن الشفافية وإفساح المجال لضوء
النهار أن يعم أرجاء الوطن.
فلماذا لا نسمح بإطلاق سقف الأجرور أمام
أبنائنا وعلى كل منهم أن يؤدي حق
الدولة من ضرائب عن دخله مهما ارتفع.
أعود لنقطة البداية مناديًا بنعم لرفع
الحد الأدنى للأجور والاعتراض المسبق
على تحديد الحد الأعلى للأجور والدخل
تحت أي مسمى أو سقف. فهذا الأخير لم
يعد معمولاً به حتى في الدول التي كانت
اشترائية لعقود طويلة.

معفى من أداء ضريبة
ضرائب أو رسوم أخرى مع
الكامل في التأمين الصحي دو
رسوم عن ذلك.

أما عن الاتجاه لتحديد الـ
للأجور فإنه اعترف بأنه
على تكييفه مطلباً وطنياً إذ إن
كيف يسمح للجهات والشركاء
في إطلاق الأجور لأعلى درجة
سقوف لها باعتبار أن التكلفة
هما وجهان لعملة واحدة، بينما
نحن المصريين لتقيد أصحاح
والإمكانيات والخبرات التخ
العلية بسقوف من الأجور
تخطيها فنكون بذلك إنما نشكك
وجود مواهب بين أبناءنا أو
طاردة للمواهب تفتح باب الد
المواهب خارج مؤسساتنا

والسكك الحديدية
ريحة من المدرسين لا
المرتبات المعمول به
ما يسمى التعين
حتىمل السكوت عليه
بالعمل بنظام بعض
د ١٨ ساعة أسبوعياً
سيدات لهن ظروفهن
ضطربون لذلك بسبب
عاية مريض.
حيث نظمت قوانين
عية أنه من حق الفرد
نصف الحد الأدنى
بنصف وقت العمل
سبوع بالطريقة التي
العمل بعض الوقت

الحد الأدنى للأجور في الدول
عية لا يقتصر على تحديد الحد
لأجر الفرد الجديد الداخل لسوق
ي أول المنظومة وإنما يتعدى ذلك
ات الترقي على السلم الوظيفي
أيضاً الشريحة العمرية للعامل
للف. وهو أمر لم يتطرق إليه أى
ادين برفع الحد الأدنى للأجور
ته الحالية. وهو أمر لا بأس به
يمكن استكمالها في مراحلها
بما لا يؤدى إلى تعطيل تحديد
دنى للأجور باعتباره مطلبًا ملحًا
التسوييف أو التأجيل.
مع تنظيم الحد الأدنى للأجور
- أن تلتزم المؤسسات التابعة
سواء كانت قطاعاً عاماً أو وزارات
يات بتطبيق ذلك إذ إن واقع الحال

لا خلاف على أن مبدأ رفع الحد الأدنى للأجور هو مطلب مصرى وطنى طال انتظاره بعد أن كثر الكلام عنه لفترة ممتدة كانت أشبه بالضجيج بلا طحين وقد دار السجال طويلاً بين المنادين برفعه ليكون ما بين ٦٠٠ : ٦٥٠ جنديها في حده الأدنى بينما عمد الطرف الآخر للتلویح بأن في رفع الحد الأدنى للأجور تأثيره السلبي على مشكلة البطالة.

ولقد كنت منحازاً منذ البداية لرفع الحد الأدنى للأجور إلى ما يتم الاتفاق عليه سواء هذه القيمة أو ما يعلوها بلا تحفظ، باعتبار أن تعريف الحد الأدنى للأجور بأنه القيمة التي تفي بالاحتياجات الأساسية للفرد على أن يؤخذ في الاعتبار وضع العامل من كونه عاملًا مؤهلاً أو صبياً تحت التمرير أو أسطى ذا تأهيل فنى راقٍ. بمعنى أن



دکتور مهندس: نادر ریاض

**رفع الحد الأدنى للأجور.. إطالة للآلام
حدى الحد الأعلى للأجور.. تقييم للآلام**